

المؤسسة الدينية عوامل التأثير وتحديات الدور من المأمون إلى اللحظة الداعشية

هاني نسيره
باحث مصري



قسم الدراسات الدينية

المؤسسة الدينية عوامل التأثير وتحديات الدور من المأمون إلى اللحظة الداعشية*

* قدمت هذه الورقة في ندوة "المؤسسة الدينية في الإسلام.. أي دور؟"، التي انعقدت في تونس العاصمة بتاريخ 29 و 30 نوفمبر 2014

الملخص:

تحاول هذه الورقة قراءة التطور التاريخي لمفهوم المؤسسة الدينية ومقارنته في الفضاءين السنّي والشيوعي. وتنطلق من إرهاصات نشأتها الأولى في عهد الخليفين المأمون والمتوكل في العصر العباسي، حيث كان مشروع مأسسة كلّ منهما لها مضاداً ومنافياً للآخر، وقد طرح على مفهوم المؤسسة الدينية سنّية أو شيعية دائماً تحديّ الطرح البديل لها، والذي يصارحها وينجح أحياناً في إزاحتها، ولعلّ ما تمثله تمثيلات ما يعرف مثلاً باتحاد العلماء المسلمين في قطر أو اتحاد علماء المقاومة في إيران، أو ما تمثله شخصيات سنّية وشيعية خارج سياق هذه المؤسسة وإطارها التقليدي ما يدل على ذلك وغيره من الأمثلة. وتسعى هذه الأمثلة لقراءة تحديّ الطرح البديل في تاريخ المؤسسات الدينيّة ومسارها، وكيف يكون الصراع على المرجعية سنّياً وشيعياً، من أجل استكشاف قوانين الحياة والجمود والزوال في هذه المؤسسات شأن أي مؤسسات تاريخية أو معاصرة.

على الرغم من أنّ مفهوم المؤسسة مفهوم حديث، يتعلق بمفهوم الدولة بوصفها مجموعة مؤسسات وهياكل تنظم الشأن العام، ويتعلق بدلالات التقنين والتنظيم وتحديد المرجعية المعيارية للشأن المنوط به، لكن لا يصح القول إنّ المؤسسات لم تكن موجودة في عصور ما قبل الدولة الحديثة، لأنّ فكرة المؤسسة ومحاولاتها كانت حاضرة بقوة في مختلف مراحل تطور الحضارات وال عمران الإنساني، ومسارات الدولة والأيدولوجيا، فكانت ثمة مؤسسات خصصت للشأن القضائي وغيرها للشأن الديني وثالثة لتنظيمات الضرائب والجباية والاقتصاد والحرب وغير ذلك.

من هنا كان مفهومنا للمؤسسة الدينية في الإسلام، وسؤال تحدي الدور والطرح البديل، تلك المؤسسات الدينية التي اتخذت حضورها عبر التاريخي، في التنظيم والتغليب والتعليم والدعوة للشأن الديني، وزادها التقنين الحديث وصفاً باعتبارها مؤسسات رسمية تمثل مرجعية ترتبط بالدولة وتعمل في إطار القانون والدستور.

ونؤكد ابتداءً أنّ الدور في هذه المؤسسة والحضور كذلك يختلف، باختلاف المذهب والطائفة، فهي أضعف في العالم السني حيث يغيب مفهوم المرجعية واعتقادها في العالم السني، بينما يحضر بقوة في العالم الشيعي، كما زادت دولة الولي الفقيه رسوخاً وحضوراً على مختلف المستويات الداخلية والخارجية، كما أنه ما زال حاضراً في الأقليات الأصغر كالأباضية الخارجية وكالدروز والعلويين وغيرهم، حيث تتماهى الهوية مع الانتماء الديني وتمثل سياجاً فاصلاً وواقعياً بينهم وبين الغالبية الدينية الأخرى في مناطقهم، مما يجعلنا نؤكد أنّ المرجعية والمؤسسة الدينية تكون أكثر فعالية في صفوف الطوائف الأقلوية عنها في الأغلبية الدينية أو في أوقات الخطر، كما برز دور هيئة علماء المسلمين في لبنان في السنوات الأخيرة خاصة بعد اقتحام ميليشيات حزب الله للعاصمة بيروت سنة 2008 ودورها الراهن في التفاوض مع مقاتلي النصر في عرسال بعد خطف عدد من جنود الجيش اللبناني فيها في أغسطس سنة 2014.

المؤسسة الدينية والشأن الديني:

من بين مؤسسات الدولة، كالمؤسسات القضائية والخدمية والصحية والحربية، قد يصعب حصر الشأن الديني كلية في المؤسسة الدينية هي المؤسسة الوحيدة التي قد لا ينحصر الشأن الديني بها، لأنّ الدين أكثر الأشياء اتساعاً وأعمق انتماء في مجتمع ما، ويظن كل فرد أو جماعة أنه ملكه وخاص به أولاً، ويزداد هذا الاتساع، وفض الحصار، في الفضاء الديني مع ثلاثة عوامل يمكن أن نحددها فيما يلي:

1- الوصاية المرجعية واتباع الأئمة:

ففي حالات العالم السني لم يترسخ مفهوم المرجعية ديناً وإيماناً، وهو ما يفتح باب التأويل والاجتهاد لكثير من الأفراد والجماعات لتنازع المؤسسة الدينية السنية تصوراتها، بينما هو في المسيحية حيث البابوية المستقرة عبر مفهوم عصمة البابا، أو في الاعتقادات الشيعية والفرق المتفرعة عنها، حيث يحضر مفهوم المرجعية واتباع إمام منذ غيبة الإمام الثاني عشر في القرن الرابع الهجري.

2- أزمات الهوية الدينية:

تتنازع شرعية المؤسسات الدينية في أوقات الأزمات دائماً، وخاصة حين يتعلق الأمر بتصورات تبدو ثابتة في شأن المقدس عند أمة أو جماعة ما، وفي الحالة الإسلامية يمكن التقاط ذلك منذ عهد التدوين في القرن الثاني الهجري وفي محاولات التأسيسات الكلامية المختلفة، وكذلك تمكن ملاحظته في العصر الحديث مع سقوط الخلافة العثمانية سنة 1924 على يد كمال أتاتورك، ونشاط معارضته في العالم الإسلامي، دافعاً لظهور خطابات بديلة للمؤسسة الدينية تجعل إعادتها الهدف الأول كما يقول حسن البنا في رسائله، أو شرطاً لاستئناف الحياة الإسلامية ذاتها كما يقول مؤسس حزب التحرير تقي الدين النبهاني، ونشأت من هذه الأزمة تيارات ما يعرف بالإسلام السياسي التي نصفها بأنها جماعات استعادة الدولة..

بينما في القارة الهندية نشأت جماعات تشبهها وأخرى جعلت الدعوة هدفها الأول، وهي جماعة الدعوة والتبليغ التي نشأت سنة 1916 على يد الشيخ محمد إلياس ودفعتها حركة التنصير والتهنيد التي تمت للمسلمين حينئذ، بأن تركز على الدعوة والدعوة فقط في خطابها.

فحسب أزمة التصورات الدينية يكون التفاعل مع المؤسسة الدينية ومنتجي الخطاب الديني ككل، سواء عبر الطرح البديل، أو عبر التأسيسات الفرعية التي تركز على مقولات وقضايا معينة شأن حركات الإسلام السياسي والجهادي التي تتوجه بالنقد للمؤسسة الدينية الرسمية وتطرح خطاباً منفصلاً عنها ومعارضاً لها.

3- القائمون على المؤسسة الدينية:

فكثيراً ما تنصبغ المؤسسات عموماً، والدينية خصوصاً، بشخصية القائمين عليها ورؤاهم، تقليدياً وتجديداً، وكثيراً ما استطاع القائمون عليها وهي منظمات علمائية هيراركية، تقييم للمقام الديني أو العمري اعتباراً، تطوير الدور والتأثير، يمكن مشاهدة هذا في تولي الشيخ سليم البشري مشيخة الأزهر أخريات القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، أو تولي الشيخ محمد عبده منصب الإفتاء في بدايات القرن العشرين، أو

تولي بعض تلامذته قيادات هذه المؤسسة فيما بعد، كالشيخ مصطفى عبد الرازق والشيخ محمد مصطفى المراغي، أو تولي بعض المجتهدين كالشيخ محمود شلتوت صاحب الفتوى المشهورة في التقريب بين المذاهب الإسلامية، وهي حالات يمكن إيجاد أشباه لها في المرجعيات الشيعية، وهو ما سنذكر أمثلة له فيما بعد.

تساؤلات الراهن والمؤسسة الدينية:

كانت كلمة "الربيع العربي" أكثر الكلمات ورودًا في اللغات العالمية عام 2011 مع انبجاس أمل الثورات العربية في التغيير وتحقيق حلم الحداثة والنهضة المطلوب منذ مائتي عام، ولكن ضعف الأساس النظري جعل كلمة "داعش" ISIL الكلمة الأكثر تكرارًا العام 2014، أربع سنوات هي الزمن العربي الراهن، بتعقيده وإشكالاته، وصفت بعض فتراته بربيع الإسلاميين حين نجحت حركات كالنهضة التونسية والإخوان المسلمين المصرية في الوصول إلى الحكم سنة 2012 قبل خروج أولاهما خروجًا ناعمًا في يناير سنة 2014 أو خروج ثانيهما خروجًا قسريًا في يونيو سنة 2013 وصعدت في انفتاح الثورات العربية وبقوة خطابات دينية اتجهت للشأن العام، وسبقت المؤسسات الدينية التقليدية في إنشاء فضائياتها الدينية واقتحام الشبكة العنكبوتية والتواصلية، كما نجحت بعض تنظيماتها في الحضور شعبيًا وسياسيًا.. وحدث تنازع للشرعية بين الخطابات الدينية المختلفة، الرسمية وغير الرسمية بعد الموجة الأولى من ثورات الربيع العربي (ما بين يناير 2011 ويناير 2013)، وفي هذه الفترة وجدت المؤسسات الدينية البديلة، الجماعات ودعاتها وأصواتها وخطاباتها، حظوة وصعودًا ونشطت وسائطها، وخاض بعضها معركة معلنة مع المؤسسة الدينية التقليدية في بلد كمصر، وحاولت السيطرة عليها وداوم العديد من عناصرها ورموزها- كالشيخ القرضاوي- والنيل منها وتأكيد طرحه البديل المتمثل في اتحاد العلماء المسلمين.

من هنا دعت أصوات الموجة الثانية من الثورات في مصر وتونس فيما دعت إلى إعادة الاعتبار للمؤسسة الدينية الرسمية أو التاريخية (صاحبة التقليد) سواء المؤسسة الأزهرية في مصر أو الزيتونية في تونس أو ما يشبهها، وأنها تمثل علامة الوسطية وحائط الصد على الاتجاهات المتطرفة أو السياسية بعد التجربة معها وصعود داعش وأخواتها مثل (أنصار الشريعة في ليبيا وتونس ومصر وبيت المقدس وأجناد مصر في مصر والنصرة في تونس) وصعود خطابات التكفير والتخوين والاستحلال وغيرها، وهو ما دفع المؤسسة الدينية الأزهرية بالخصوص لاستعادة جزء كبير من دورها، واتخاذ العديد من المبادرات ضد التطرف ودعمًا للوسطية ونزال المعركة في فضاء الخطاب الديني ومساندة السلطات الجديدة..

غدت المؤسسة الدينية السنية في مرحلة ما بعد الثورات جزءًا من الفاعلية في اللحظة الداعشية والنشاطية العنيفة في عدد من بلدان المنطقة، وسيلان القضايا والمعارك والاختلافات الإقليمية، سواء مع إيران

في سوريا وفي عدد من الملفات منها ملف التدخل أو ملف السنة في إيران، أو مع تركيا التي اتخذ رئيسها ورئيس وزرائها السابق رجب الطيب أردوغان مواقف عنيفة تجاه مسار ما بعد يونيو في بلد كمصر، ورفض سقوط جماعة الإخوان المسلمين وخروجها العنيف من الحكم بعد 30 يونيو، وهو ما دفع الأزهر ووزارة الأوقاف ودار الإفتاء (المؤسسات الدينية في مصر) مثلاً للرد على انتقاداته والهجوم عليه في كثير من الأحيان. وفي كلا المرحلتين حافظت المؤسسة الدينية السعودية ممثلة في هيئة الإفتاء وهيئة العلماء ووزارة الأوقاف وغيرها على مواقفها التقليدية في تأكيد طاعة ولي الأمر ورفض التظاهرات ورفض الأعمال العنيفة والتحفظ ثم نقد الثورات العربية، وقد نشط هذا الدور عبر التصريحات والفتاوى والمؤتمرات وغير ذلك.

في عامين فقط ما بين 2012 و2014 تمدد خطاب الإسلام السياسي ومؤسساته محاولاً نزع الشرعية عن المؤسسات الدينية التقليدية ولكن تم تراجعها بعد أزمة التجريب التي تعرض لها وأدت لسقوطه، ولكن ما زالت داعش من جهة وعودة الإسلام السياسي لصفوف المعارضة والنشاط فيها عبر مختلف الوسائل من جهة أخرى تجعل تنازع الشرعية ومنافسة المؤسسة الدينية التقليدية هويتها ودورها ومساحاتها حاضرة في المسارات السياسية والاجتماعية في المنطقة حتى تاريخه.

وهنا يحضر التساؤل المهم، وهو هل ما زال دور المؤسسة الدينية ناجحاً أو ممكناً؟ في ظل توالد الوسائط وتعدد وسائل إنتاج الخطاب الديني، وهل هو بالتأثير السابق نفسه، خاصة وأنه يفتقد في العالم السني فكرة إلزام المرجعية المرادفة لمثيله في الفضاء الشيعي؟! مما يجعل دور المؤسسة الدينية الرسمية في العالم الإسلامي دون قدرة احتكار الخطاب أو تحديد معايير المرجعية التي تلزم الجميع في مجتمع حديث وما بعد حديث، على الرغم من وجود الخطاب والدعوة جزءاً منه إلا أن الدور الأكثر حضوراً فيه هو التنظيم والإدارة لمؤسسات الدين كالخطابة والمساجد والتغليب لتوجهات معينة فيها.

ولا نرى الإلزام في المؤسسة الدينية السنية إلا نادراً فيما يتعلق بطلب الدولة الفتيا منها، أو مبادرة بعض مؤسساتها بالإشراف على ما يتعلق بالنشر والإعلام الديني والتعليق عليها في مصر (مجمع البحوث الإسلامية) والفحص في المملكة العربية السعودية، أو عدم عرض الشخصيات الدينية المقدسة في الدراما وغير ذلك من مسائل يعطيها القانون والدستور فيها مساحات لرفض وجهة نظر معينة.

المؤسسة الدينية ومشروع المأمون الكبير:

كما أسلفنا على الرغم من الحداثة النسبية لمفهوم المؤسسة الدينية، إلا أن المحاولات التاريخية لمأسسة الشأن الديني كانت قديمة ومستمرة، مع نشأة ديوان القضاء والمظالم أو ترتيب العلماء برواتب أو المدارس

النظامية في العهد السلجوقي، لكن أول محاولة برأينا لمأسسة الشأن الديني وتنظيمه، وإصلاحه في أن، كانت في عصر المحنة ومحاولة الخليفة المأمون العباسي (توفي 218 هجرية) تأطير فهمه الديني القائم على الكلام وخلق القرآن وتعميمه على الأمة، وتوصيته لخليفته المعتصم بذلك (توفي 227 هجرية) وتبعه فيه خلفه الواثق (توفي 232 هجرية)، ولكن باءت مختلف هذه المحاولات بالفشل أمام صلابة بعض المحدثين، وفي مقدمتهم الإمام أحمد بن حنبل (توفي 240 هجرية) على الرغم من ممالأة بعضهم الآخر للسلطة القائمة حينئذ وكان في مقدمتهم على بن المديني (توفي 234 هجرية) الذي قاطعه ابن حنبل وغيره من المحدثين، حين مال للسلطة وأخذ يطعمها ويزودها بما يخدم محاكمتها للمحدثين، على الرغم مما كان له من شهرة ومعرفة في أوساط المحدثين قبل ذلك..

ولكن تظل محاولة المأمون، التي تحتمل تأويلات متعددة، أول محاولة إصلاحية للشأن الديني، حين شجع الكلام ودفع إليه مع احترام آداب الاختلاف في مجالسه، وتشجيع الحوار بين الفرق الإسلامية وغير الإسلامية من جهة أخرى، بل نرى في محاولته الوصاية بولاية العهد لعلي الرضا الإمام الثامن عند الإمامية الاثني عشرية محاولة جسورًا للخروج من الفارق بين الفرق نحو الجمع الإسلامي القائم على العقل وعدم احتكار السلطة الدينية والسياسية، وهو ما لم يسعفه القدر على تحقيقه سواء بوفاة الرضا نفسه، وفيها روايات متعددة، أو بوفاة المأمون كذلك.

لم تنجح السلطة المأمونية في فرض المرجعية الدينية التي ارتأتها حين اختلفت مع النقل الاتباعي، وأعطى امتحانها له نجاحًا ساعد الخليفة المتوكل (232-247 هجرية) في الانقلاب على نهج سلفه وانتصر لمذهب المحدثين والسلف ومنع الكلام، وطارد المعتزلة، وبدأت مأسسة السلفية مرجعيةً للدولة تدريجًا وتحكيمًا، ما جعل البويهيين على الرغم مما كان لهم من سطوة على بغداد في القرن الثالث والرابع الهجريين لا يستطيعون الاقتراب منها أو التماس معها مع وضوح المرجعية، ونجحت المرجعية الحديثية في تثبيت إمامة المتغلب واختيار أهل الشوكة والحفاظ على الجماعة السنية وإقامة الحدود الفوارق بينها وبين الفرق الأخرى، ممن وصفتهم بالخروج أو البدع، سواء على مستوى النظر أو مستوى الاجتماع أو مستوى السياسة حين استقرت الخلافة رمزًا لها وعليها..

ولعل هذا الارتباط بين مأسسة المذهب السني والخلافة العباسية تتضح أكثر في عهد الخليفة القادر بالله أقوى الخلفاء في العصر العباسي الثاني، الذي حكم أكثر من أربعين عامًا بين عامي (381 هجرية- 442 هجرية) بعد خلع خلفه، ولم يخلع هو بل ظلت الأمور مستقرًا لها، بعد أن وضع أيديولوجيا الخلافة والأحكام السلطانية مرجعية له، على يد الفقيه الشافعي المقرب منه أبو الحسن الماوردي (450 هجرية) وصدرت

أيضاً خلال هذا التاريخ كتابات القاضي ابن أبي يعلى "الأحكام السلطانية" والجويني إمام الحرمين "الغياثي"، وإن تميزت كتابات الأخير بالخصوصية وإبداع نظرية غيبة المستوفي لشروط الخلافة من المنظور السني...! والذي نرجح تأثر نظرية الولي الفقيه الشيعية به سواء عند إرهاباتها الأولى عند النائيين أو تجلياتها المحكمة عند الخوميني.

لعل ما قام به القادر بالله هو ما ألهم آخرين مثل صلاح الدين الأيوبي في الاعتماد على المؤسسة السنية الصوفية والأشعرية كذلك، بعد أن أغلق الأزهر مدة من الوقت، ولكن نظن أنّ الأزهر لم يأخذ صيغته الرسمية بوصفه مؤسسة دينية مرجعية إلا متأخراً مع الدولة الحديثة، وكذلك كثير من المؤسسات الدينية في المنطقة، مثل القرويين والزيتونة، والمؤسسة الدينية في المملكة العربية السعودية وهيئة كبار العلماء بها، كجزء من الاعتراف بالدور المرجعي في استقرار الدولة أولاً، ومحاولة ضبط المجال الديني في الإطار السياسي للدولة، وتنظيم شؤونه، ولكن اتسع الدور حين اتسع التحدي، وضافت المرجعية مع تحديات اجتماعية وتقنية جديدة في عصر الصورة والثورة المعلوماتية.. وهنا يأتي الحديث عن تحولات الدور في المؤسسة السنية..

الحوزة العلمية: المؤسسة في الفضاء الشيعي

لعبت المرجعية الدينية لدى الشيعة الاثني عشرية دوراً دينياً واجتماعياً وسياسياً متميزاً منذ بداية الغيبة الكبرى للإمام الثاني عشر المهدي بن الحسن العسكري، فقد أمّنت العلاقة المباشرة بين الفقيه مرجع التقليد وبين أتباعه ومقلّديه استقلالية للمرجعية عن المؤسسة السياسية الحاكمة سياسياً ومالياً، نتيجة اعتماد مراجع التقليد على أموال الخمس والزكاة، والتي يدفعها لهم مقلّدهم ليصرفوها في موارد الشرعية، ومنها سهم الإمام الغائب الذي يُصرف منه على معيشة الفقهاء وعوائلهم وطلاب العلوم الدينية، فضلاً عن رعاية اليتامى والمحتاجين وأبناء السبيل.

برز دور المرجعية في العديد من المواقف منذ العهد الصفوي، الذي استدعى المؤسسة في صورة المحقق الكركي اللبناني العاملي، وفي مواجهة الاستعمار كفتوى الجهاد التي صدرت عن مراجع التقليد في العراق سنة 1919 ضد الاستعمار البريطاني وقيادة ثورة العشرين بقيادة أحد أبنائها العلامة الشاعر محمود الحبوبي، كما برز دورها إيرانياً في مرات عديدة من أهمها ثورة المشروطة والمستبدة عام 1905م، والتي تزعمها إثنان من كبار الفقهاء في إيران ومرجعية قم، هما السيد محمد الطباطبائي والسيد عبد الله البهبهاني.

والحوزة لفظ اصطلاحى للمدرسة الفقهية التابعة للمذهب الجعفري وتنقسم هذه الحوزة العلمية إلى

مدرستين أساسيتين (في العصر الحالي) هما:

الحوزة العلمية في النجف الأشرف: ويرجع قيامها بعد غيبة الإمام الثاني عشر محمد بن الحسن العسكري في القرن الثالث الهجري، ومرت بمراحل عديدة، ولكن صحتها الأهم كانت في القرن السابع الهجري مع أسماء كبيرة كالحلي والطوسي وغيرهم، ويمكن القول إنها كانت صحوه شيعية شاملة خاصة بعد سقوط الخلافة العباسية سنة 656 هجرية.

الحوزة العلمية في قم: ويعود بعض المؤرخين بظهورها شيعياً للقرن الرابع الهجري، ثم كان تطورها الأهم في العهد الصفوي والشاه عباس الأول، الذي بنى بها مساجد لبعض أبناء كبار الأئمة الشيعة ويبدو حضورها الأهم بعد قيام الثورة الإسلامية عام 1971.

وقد مارست المرجعية الدينية أدواراً مهمة في تاريخ الأمة الإسلامية عبر فتاواها التي أصدرتها في أوقات حساسة في التاريخ الحديث، فكان لها تأثيرها الكبير في مجريات الأحداث، كما حدث مثلاً في فتوى الجهاد ضد الاستعمار البريطاني التي صدرت عن مراجع التقليد في العراق عام 1919م، والتي نصت على قتال الإنكليز وحرمة التعامل معهم، وكذلك فتوى آية الله السيد حسن الشيرازي من سامراء التي حرم فيها التنبك في إيران عام 1891م، وذلك احتجاجاً على اتفاقية احتكار التبغ الموقعة بين الشاه ناصر الدين وبريطانيا، مما اضطر الشاه إلى إلغاء هذه الاتفاقية..

ولكن ما وضع المرجعية في قم وكيف تستغل من طرف السياسي الحاكم باسم الولي الفقيه؟ وهل ثمة صراع بين المرجعيات في الفضاء الشيعي.. ومقارنة ذلك بالقضاء السني..

ولكن لا نجد طرحاً شيعياً بديلاً على مثل الطرح البديل السني المتمثل بهيئات كاتحاد العلماء المسلمين الذي سعى لسحب البساط من المؤسسة الدينية السنية نحو ايولوجيا الإسلام السياسي؟ أو جبهة علماء الأزهر التي غلب عليها توجه منتمين لهذا التيار.. أو غيرها.. وهل يمكن اعتبار حالة المجلس الشيعي الأعلى في لبنان.. الذي أسسه السيد موسى الصدر وخلفه في رئاسته رموز شيعية معتدلة كالراحلين محمد حسين فضل الله والسيد محمد مهدي شمس الدين والراحل السيد هاني فحص وغيرهم جزءاً من هذا الطرح المنفصل عن المرجعية الأممية نحو التوجهات الوطنية.. تفترض الورقة أنّ مفهوم المؤسسة الدينية مفهوم مرن وعصري ويتسع ويضيق.. ولا يملك التأثير الكلي خاصة في الفضاء السني حيث يغيب اصطلاح مرجع التقليد بينما يحضر في المذهب الشيعي.. مما يجعل فكرة البدائل أكثر اتساعاً.. منه شيعياً.... حيث تظل الحوزة ومرجعياتها حاضنة الطائفة الأولى قبل الدولة..

نعم هناك طرح بديل شيعي كما أنّ هناك طرحاً بديلاً شيعياً يختلف مع المؤسسة الدينية الرسمية، سواء الأزهر أو الحوزة، ولكن تختلف قوته وشعبيته فهو أقوى سنياً وأقل قوة شيعياً، نظراً لعقدة المرجعية وضرورة اتباع الإمام إيماناً عند جمهور الشيعة، ولكن يظل القول صحيحاً أنّه لا يمكن حصر الشأن الديني في المؤسسة الدينية سنية كانت أو شيعية، إلا إذا تماهت الهوية الدينية والسياسية للدولة، وتولى الفقيه إدارتها كما هو الشأن في إيران بعد ثورة الخوميني سنة 1979 أو كما كان في عصور كثيرة من عصور الخلافة الإسلامية العباسية في العهد القادري أو في العهد العثماني الذي استند لمنصب مشيخة الإسلام بجوار منصب قداسة الخليفة والخلافة، وهي نقطة مهمة سنحاول توضيحها في الجزء التالي.

شكل الدين والدولة مؤسسة واحدة في فترة صدر الإسلام، فلم تكن للدين مؤسسة يتميز بها عن مؤسسة الدولة، وهي العلاقة التي يمكن توصيفها بين الطرفين بأنّ كلاً من الدين والسياسة كانا يشتركان معاً في مجال واحد، فكان رجل الدين بمثابة رجل الدولة أيضاً، وهو ما تجسد في سيرة النبي صلى الله عليه وسلم، وفي عهد الخلفاء الراشدين بالخصوص.

وهذه ميزة تحولت إلى عيب فيما بعد، أما ميزتها فغياب التأسيس والبلورة لطبقة رجال الدين والطبقة الإكليركية، بغياب الحدود الفاصلة بين المسجد والدولة، بينما يوجد هذا التأسيس في المسيحية، حيث يرجع وجود السلطتين إلى المؤسس (المسيح ذاته)، الذي أوصى بأن يعطى ما لقيصر لقيصر وما لله لله، كما لا يشير معنى كلمة مسجد إلى أكثر من كونه مكاناً للعبادة، أمّا مفهوم الكنيسة وتعبيرها - حسبما يشير برنارد لويس - فهو يعني طبقة رجال الدين وتحديد قانون الإيمان والمنتمين إليه، وما هي الهرطقات المفروضة والعقائد الضالة عنه¹.

ولكن التطور الكلامي والإمامي الإسلامي بجوار عدد من العوامل التاريخية الأخرى، ساعد في بلورة تصور مستقل للسلطة الدينية والمؤسسة الدينية في مواجهة السلطة الزمنية أو السياسية بدرجة ما، حيث صار لدى كل فرقة من الفرق الإسلامية قانونها الإيماني الخاص بها بدرجة ما والذي تكون بشكل رئيسي بين أثناء عصور الخلافات المذهبية والفتن الكبرى.

ولعل الكم التاريخي الذي ينال المؤسسة الدينية راجع لمرادفتها لمعنى الخلافة فترة غير قصيرة، بما لهذه الأخيرة من الهالة والكم التمجيدي والتاريخي، فقد كانت وظيفة الخليفة في المقام الأول هي وظيفة المؤسسة الدينية فيما بعد، في عهد السلاطين وأمراء الأتراك الذين انتزعوا سلطانه وألغوا الخلافة ببطء، ففي سنة

¹ برنارد لويس، لغة السياسة في الإسلام، ترجمة إبراهيم شتا، دار قرطبة للنشر والأبحاث ومكتبة مدبولي سنة 1993، ص 11

1194هـ/590م خاطب الحكام العسكريون الجماهير شاكين الخليفة قائلين: "إذا كان الخليفة إمامًا، فإن عمله المحدد هو الصلاة، والصلاة عماد الدين وخير الأعمال، وعزته في هذا المجال، وكونه قدوة للناس يكفيه، وهذه هي السلطة الحقيقية، لكن تدخل الخليفة في أمور الحكومة شيء، لا معنى له فهي أمور ينبغي أن توكل إلى السلاطين"².

وهذا الوعي بالتماهي بين دور الخليفة ودور ما يعرف فيما بعد بالمؤسسة الدينية، هو ما جعل مؤرخًا كبيرًا شأن ابن الأثير متحفظًا تجاه استخدام لقب الخليفة واستبداله بالسلطان فيما يخص الشأن السياسي والديني، كما في نقله عن ابن سنان صاحب تاريخ أخبار القرامطة³.

وبعد ضعف الخلافة وانتشار ممالك الطوائف والموالي برز دور العلماء ومدارس العلم الشرعي للقيام بأدوار عملية بجوار أدوارها العلمية، عبر نصيحة الحكام، وأحيانًا الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لهم، وحشد الناس وتوعيتهم بما يروونه أخطارًا عليهم والتي كانت تعبيرًا عن المؤسسة الدينية، وكان دورهم كبيرًا أو مؤثرًا في عدد من الحوادث التاريخية المهمة، سواء في مواجهة المستبد الداخلي أو المحتل والخطر الخارجي، وهو ما عرف مع علماء كبار شأن مثل العز بن عبد السلام وأحمد بن عبد الحلیم ابن تيمية في مواجهة المغول، أو قرب بعضهم من بعض الحكام الذين عرفوا بالعدل شأن اقتراب رجاء بن حبوه من عمر بن عبد العزيز، أو ابن نباتة من صلاح الدين الأيوبي، صنع الصورة التاريخية الملهمة التي يسعى أعضاء المؤسسة الدينية ومعاهد العلم الديني لاستعادتها، خاصة وأن هناك تجارب متعددة ملهمة لهم في هذا الدور خاصة في مرحلة ما قبل الاستقلال ومواجهة المحتل، شأن ثورتي القاهرة الأولى والثانية ضد الحملة الفرنسية في أواخر القرن التاسع عشر، أو قيادتهم ثورة القاهرة ضد الوالي التركي خورشيد باشا وتولية محمد علي مكانه، وهو ما استمر فترة غير قليلة على الرغم من سيادة القوانين الوضعية، فقد كان إصرار المفتي المصري محمد بخيت المطيعي⁴ في عشرينات القرن على إيراد مادة "الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع" في دستور سنة 1923، أثناء لجان إعداده الحافظ لهذه المادة والمعركة مستمرة حولها حتى الأيام الحالية في الحياة السياسية المصرية.

² محمد بن علي الراوندي، راحة الصدور وآية السرور، نقله من الفارسية إلى العربية إبراهيم أمين الشواربي، عبد النعيم محمد حسنين، فؤاد عبد المعطي الصياد، نشر دار القلم بيروت 1960، أحداث 590 هجرية.

³ برنارد لويس، لغة السياسة في الإسلام، مصدر سابق مذكور، هامش ص 77

⁴ الشيخ محمد بن بخيت بن حسين المطيعي، مفتي الديار المصرية، ولد في بلدة المطيعة التابعة لمحافظة أسيوط من صعيد مصر، وتعلم في جامع الأزهر في القاهرة، واشتغل مدرسًا فيه، وانتقل بعد ذلك إلى مهنة القضاء الشرعي عام 1297هـ/1880م، وعين بمنصب المفتي للديار المصرية عام 1333هـ/1915م، حتى عام 1338هـ/1920م، وألف كتبًا ومؤلفات قيمة تزر بها المكتبة العربية، وكان حنفي المذهب، والتقى بالسيد جمال الدين الأفغاني، وكذلك التقى ببديع الزمان سعيد النورسي، وتوفي عام 1354هـ/1935م، من مؤلفاته كتاب في نقد الإسلام وأصول الحكم لعلي عبد الرازق، وآخر في نقد في الشعر الجاهلي لطلح حسين.

كما أنه لا يمكن إنكار دور المؤسسة الدينية في العالم العربي والإسلامي كله، في مرحلة المقاومة والمطالبية بالاستقلال أثناء فترات الاحتلال، أو المطالبة بالوحدة واليقظة القومية أو الدينية، شأن مؤسسات كالأزهر والزيتونة والقرويين وجماعة العلماء المسلمين الجزائرية، مما جعلها تمثل بدرجة ما هاجس خطر لحكومات ما بعد الاستقلال فسعت لإدماجها وتهميش دورها، فقد أدمجتها الدولة وألغت كثيرًا من عوامل فعاليتها الداخلية والخارجية، فكما تم إلغاء مؤسسة الزيتونة في تونس بعد نجاح الثورة البورقيلية، تم تجميد نشاط الأزهر، عبر تعيين شيخه الذي كان يتم اختياره من قبل هيئة كبار علمائه بالانتخاب قبل الثورة، وبدا أن دور المؤسسة الدينية الرئيس قد صار ضعيفاً في ظل موجات التحديث، التي توالى، لينتقل هذا الدور في سياق من الشجب والاثهام لها إلى الحركات الإسلامية⁵، أو في خطاب موسى بالتصالح والمتابعة من قبل بعض المؤسسات التي تفرعت عنها من طرف بعض أعضائها.

الطرح البديل والمؤسسات الداعمة:

قبل الثورات، بموجبيتها الأولى والثانية، كانت المؤسسات الدينية في العالم السني بالخصوص على الرغم من عظم هيكلها ومنظماتها (أفرادها كالمساجد والسبل والمدارس التعليمية) مأزومة مع تقدم الاتجاهات والمرجعيات الدينية المعارضة لها وتمدها، كتيارات الإسلام السياسي والدعوات السلفية والجمعيات الخدمية، التي تقوم في معظمها على روح نضالية وعملية قد لا تتوفر للمؤسسة الدينية التقليدية والرسمية التي يتحول كثير من رجالها لموظفين بيروقراطيين لا يدركون الدور المنوط بهم والتحديات الكبيرة المناهضة لهم، ولعل في إشارة الملك السعودي في اجتماعه بالعلماء السعوديين يوم السبت 2 أغسطس عام 2014 بأن يطردوا الكسل عنهم محاولة للاستنفار للقيام بالدور المطلوب في تنظيم الشأن الديني ومواجهة الخطابات المتطرفة والخارجة عن السلطة أو عن صحيح الإسلام، على الرغم مما أصاب هذا الدور من نجاعة وتفعيل في اتجاهات متعددة بعد صعود الخطر وهو ما وضحناه آنفاً.

ولكن قبل الثورات يمكننا رصد محاولات عديدة للإسلام السياسي وتيارات مختلفة لسحب البساط في إدارة الشأن الديني من المؤسسات الدينية التاريخية، فنشأت مدارس للتعليم الديني في اليمن على يد الراحل مقبل بن هادي الوادعي، كما نشأت محاولات شبيهة في مصر وتونس بعد الثورات العربية، أثناء حكم الإسلاميين بالخصوص، كما نشأت محاولات مأسسة علمانية لسحب البساط من هذه المؤسسات يمكن أن نشير منها إلى محاولتي جبهة علماء الأزهر التي يمكن وصفها بمحاولة داخلية لمنازعة الأزهر من داخله واختلقت في كثير

⁵ دأب أعضاء الحركات الإسلامية على اتهام المؤسسة الدينية الرسمية بالتقصير في القيام بدورها وأنهم علماء السلطان، وليسوا أكثر من تابعين له، راجع حول هذا علي الوردي، وعاظ السلاطين، دار كوفان للنشر سنة 1995

من توجهاتها معه، فكانت أقرب إلى الإسلاميين وتيارات الإسلام السياسي منها إليه، وكذلك اتحاد العلماء المسلمين الذي أسسه الشيخ يوسف القرضاوي في قطر وضمّ عددًا كبير من العلماء في مختلف بلدان العالم الإسلامي.

وسنحاول فيما يلي التعريف بهاتين المؤسستين نماذج للطرح البديل المرتبط بحركات الإسلام السياسي:

أولاً: جبهة علماء الأزهر

عملت جبهة علماء الأزهر في إطار قانون الجمعيات، حيث أسسها عدد من علماء الأزهر عام 1946 وتعمل بوصفها جمعية مسجلة بوزارة الشؤون الاجتماعية المصرية برقم 636 بمدينة القاهرة، ثم عدلت أوضاعها حسب القانونين رقم 32 لسنة 1961، ورقم 36 لسنة 1994، وتم إحيائها سنة 1993، بهيكل جديد، بعد أن دخلت فترة طويلة من الركود وعدم النشاط، وتعددت أنشطتها بين عقد الندوات وإصدار البيانات والإفتاء وخدمة أبناء الأزهر وعلمائه، ولكن غلب على مواقفها اتخاذ مواقف معارضة للمؤسسة الدينية الرسمية في مصر، وأيضًا النظام السياسي المصري الحالي.

وتقول المادة الثانية من قانون الجبهة في سياق التعريف بها: "صيغة هذه الجبهة صيغة إسلامية إصلاحية عامة، ولا يجوز تحويل صيغتها هذه إلى غرض آخر ينافي مقاصدها، وهي مقيدة في كافة شؤونها بكتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم"⁶.

وعن المقصد العام لها تقول المادة الثالثة: "المقصد العام لهذه الجبهة هو إعزاز الإسلام والمسلمين ورفع شأن الأزهر والأزهريين" ومما تناوله هذا المقصد ما يلي:

أولاً: توجيه القوانين والتشريع في جمهورية مصر العربية وجهة إسلامية تتفق مع دين الدولة الرسمي، المنصوص عليه في الدستور وهو الإسلام.

ثانيًا: جعل الإسلام مادة أساسية في جميع مراحل التعليم بجمهورية مصر العربية، مع العناية بتنشئة الطلاب والطالبات على تعاليم الإسلام، وتربيتهم تربية إسلامية عملية... الخ.

⁶ قانون جبهة علماء الأزهر، الباب الأول: في تكوين الجبهة وأسسها وصفقتها ومقاصدها، المادة الثانية، طبعة رابعة معدلة حسب القانونين رقم 32 لسنة 1961 ورقم 36 لسنة 1961

ويتبدى التأثير الأصولي والخطاب الاحتجاجي لجبهة علماء الأزهر، ضد المؤسسة الأزهرية الحالية وتبعيتها للدولة، في دعوة البيان ومطالبته للنفي العام لفك الحصار عن غزة، وتأكيد أن الجهاد بالأموال والأنفس هو فرض عين على كل المسلمين، وأن من يتخلف عن هذه الفريضة فقد سلك سبيلاً غير سبيل المؤمنين، خاصة أن حرمة المسجد الأقصى تنتهك كل يوم وتسفك في كنفه الدماء الطاهرة الزكية.

ويتضح نقد الجبهة، وطرحها نفسها مؤسسةً بديلةً للأزهر، مدينة له ولمؤسسته القائمة حيث تقول في ختام بيانها: "إن الأزهر الشريف برسائله لا بأحجاره، وبدينه لا بموظفيه، وبقراراته لا بخطاباته، وبهداته لا بطغاته، وأن الأزهر لن يسكت له لسان حتى يأتي إن شاء الله على أطراف الظالمين"¹⁰.

وتدعو الجبهة الموظفين والعاملين في مصانع الغاز لترك العمل مادام التصدير قائماً لإسرائيل: "نقول للعاملين في تلك المصانع -والظن بهم إن كانوا من مصر أنهم من الغافلين- استنقذوا أنفسكم من لعنته الله وغضبه، ولعنة التاريخ ولعنة الناس أجمعين، قبل أن تكونوا مسماراً في نعش مصر، وصونوا أولادكم وذرائكم وأليكم من المال الحرام الذي يأتيكم من عملكم وسعيكم مع الساعين في خرابها وتدميرها، واعلموا أن الجريمة لا يبررها ضرورة ولا تُسوِّغها حاجة، وكل لحم - كما قال صلى الله عليه وسلم - نبت من حرام فالنار أولى به، فإياكم وبيع شرفكم وأعراضكم جراء دريهمات رخيصة للمجرمين، إنه لا حرمة لجريمة ولا براءة لمجرم كائناً من كان"¹¹.

بل يدعو البيان في لغة أشبه ما تكون بلغة الحركات الإسلامية العنيفة للموظفين للثورة قائلاً: "كونوا أول الثائرين على الخيانة بصادق عزيمةكم على الحق، واجتماع أمركم على حصارها بالزوال عنها، وتلك وأيم الحق عزيمة إن صدقتم الله فيها فلن يغلبكم أحد عليها، لأنه سلطان لظالم على القلوب و {إِنْ يَعْلَمِ اللَّهُ فِي قُلُوبِكُمْ خَيْرًا يُؤْتِكُمْ خَيْرًا مِمَّا أُخِذَ مِنْكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ} (الأنفال 70)، ولا عذر يقبل عند التفريط في حقها أو استرخاها"¹².

ومن المواقف التي اتخذت فيها الجبهة موقفاً مضاداً لموقف شيخ الأزهر سيد طنطاوي، موقفها من فتواه حول الحجاب في فرنسا، بل يعتبرون الرجل ودوره تدميراً للأزهر بشكل رئيس، فتحت عنوان "أنقذوا الأزهر من شيخه" ينشر موقع جبهة علماء الأزهر مجموعة من المقالات في نقد شيخ الأزهر وفتواه لعدد من

¹⁰ المصدر السابق.

¹¹ المصدر السابق.

¹² المصدر السابق.

الإسلاميين وغير الإسلاميين، في عدد من الجرائد والمجلات العربية، منها غلاف لمجلة المجتمع الكويتية - التابعة للإخوان المسلمين - نصح: "شيخ الأزهر يتحالف مع فرنسا ضد الحجاب: هل بعد ذلك يستحق أن يبقى شيخاً للأزهر؟! " وينشر للكاتب الإسلامي محمد حلمي القاعود مقالاً بعنوان "وقعت الواقعة وفعلها شيخ الأزهر"، وآخر للكاتب نفسه بعنوان "لا تشهدوا جنازة الأزهر" وآخر للكاتب الدكتور عصام العريان، رئيس القسم السياسي في جماعة الإخوان المسلمين يقول فيه: "بعد أن خذلهم شيخ الأزهر: الشارع الإسلامي ينتصر لمسلمات فرنسا"، ومقالاً للكاتب الإسلامي فهمي هويدي بعنوان "الأزهر في خطر" إلى غير ذلك من مقالات تتبناها الجبهة ضد المؤسسة الدينية الحالية، ويبدو أنّ الجبهة تجمع هذه المواد المتفرقة مادةً لكتاب بعنوان "أنقذوا الأزهر من شيخه"¹³.

ثانياً: اتحاد العلماء المسلمين

صار يقيناً لدى أنصار الفكر الديني والأصولي، أنّ المؤسسة الدينية الرسمية في أزمة كبيرة، وهو ما يعد المنطلق والمبرر الذي يستند إليه وجود هذه المؤسسات الجديدة، سواء أعلنته أم أوجت به، أساساً مبطناً لطرح تنظيمها الجديد بديلاً للقائم أو مكماً لدوره.

وقد توسع هذا اليقين ليكون أمميّاً/ إسلاميّاً، بل لامذهبيّاً، وليس فقط وطنياً أو سنياً، وهو ما تعبر عنه حالة اتحاد العلماء المسلمين، المؤسس في 2004/7/11 بشدة، وعلى الرغم من أنّ تسميته توحى بأنه تعبير عن دور وعن أزمة طبقة العلماء المسلمين، إلا أنّنا نراه في جزء كبير منه تعبيراً عن أزمة المؤسسات الدينية القائمة بطول العالم الإسلامي وعرضه، وبحثاً عن بديل لها أو مطور لدورها.

فالقراءة القريبة تقف عند دلالة هذا العنوان "اتحاد علماء المسلمين"، ولكن القراءة الأعمق تكشف عن أنّ الاتحاد يسعى ليكون ممثلاً للعلماء المسلمين في الظرف التاريخي الحالي، بشكل مستقل عن الدول الوطنية، ومتجاوزاً للحدود المذهبية بل والكلامية، وساعياً لأدوار كبرى على هذا المستوى، لا شك أنّ المؤسسات الدينية -القطرية بالأساس- تعجز عن القيام بها.

رأى البعض، مثل الدكتور بشير نافع، نشأة هذا الاتحاد ناتجاً تاريخياً عن تأخر قوة طبقة العلماء المسلمين ونفوذها وتراجعها، وهو ما يعيده البعض لرغبة الاحتلال ودولة ما بعد الاستقلال في العالمين

¹³ راجع هذه المقالات وغيرها على موقع جبهة العلماء الأزهر على الرابط التالي:

العربي والإسلامي في تحييدهم، أو السيطرة عليهم، ولكن بشير نافع يعتبره نتاجاً طبيعياً لبرامج التحديث، حيث يقول: "أدت برامج التحديث إلى تهميش متزايد لطبقة العلماء في المجتمعات الإسلامية".

ولكن على الرغم من ذلك نرى أنّ هذا يعود في جزء كبير منه إلى تصور دور قيادي للعلماء المسلمين في التاريخ الإسلامي، وهو ما نراه لم يتحقق كثيراً، ولم يكن غالباً في هذا التاريخ، خاصة في الشأن السياسي العام، وربما كان موجوداً فقط في عهود الثورات أو التمهيد لها عبر أفراد وليس تنظيمات علمائية.

فوفق الرأي السابق مثل العلماء "القوة الاجتماعية النافذة والأكثر انتشاراً في الاجتماع الإسلامي التقليدي.. وكانوا الطبقة التي تصل بين الحكام وعموم الناس، وهم حراس الشريعة ومصدر خطاب المجتمع ورؤيته للعالم، ولكن حركة التحديث أدخلت مدرسة ومناهج من نوع جديد، أدخلت قضاء ومحاكم وقوانين جديدة، ولدت فئات وقوى اجتماعية جديدة، وبذلك تشظت المرجعية في المجتمع الإسلامي، ولم يعد العلماء هم القادة المتفردون للجماعة، وشيئاً فشيئاً، تضاءلت حتى نسبة المسلمين المنضوين في سلك العلماء"¹⁴.

وتتميز تجربة اتحاد العلماء المسلمين بأنها لم تخضع لتشويه الدولة العربية والإسلامية الحديثة، حسب هذا الرأي من أعضائه أو المنتصرين له، حيث نشأ بعيداً عنها، بينما عملت الدولة ولاسيما في المجال السني، على السيطرة على مؤسسات العلوم الإسلامية والتحكم بطبقة العلماء، والتحدث مباشرة أو مواربة، باسم الدين والشريعة، جزءاً من ثقافة السلطة وليس سلطة الثقافة، والدليل على ذلك - حسب بشير نافع - "أنّ أكثر المشاريع السابقة لإقامة تجمعات علمائية ارتبطت على هذا النحو أو ذاك بدول عربية أو إسلامية، وفشلت بالتالي في بناء مرجعية مستقلة لها، أو كسب شرعية كافية للتأثير في الاجتماع الإسلامي الحديث. فمؤتمرات هيئات الفتوى في رابطة العالم الإسلامي، أو مجامع البحوث العلمية في الأزهر الشريف، لا تجد الحد الأدنى من الاهتمام العام"¹⁵.

لا شك أنّ ممّا يعزز ويدعم من اتحاد العلماء المسلمين اعتماده على موارد الذاتية وعدم تبعيته الرسمية لأي جهة رسمية أخرى، وهو ما يعبر عنه رئيس الاتحاد الشيخ الدكتور يوسف القرضاوي بقوله: "فالإتحاد لم تدفع لتأسيسه دولة ما، ولا يرتبط بمصالح هذا المحور أو ذلك من المحاور السياسية العربية أو الإسلامية،

¹⁴ د بشير نافع، اتحاد علماء المسلمين.. ودوره المعاصر، موقع إسلام أونلاين بتاريخ 2006/5/28

¹⁵ المصدر السابق.

والواضح حتى الآن أنه يعتمد اعتمادًا تامًا في تمويل أعماله ونشاطاته على أعضائه والمهتمين من الأفراد والشخصيات وذوي القدرة من المسلمين¹⁶.

ويعد الشيخ يوسف القرضاوي حامل الفكرة الرئيسية وداعمها، وهو رئيس الاتحاد، بل يكاد الاتحاد يكون معبرًا عن مواقفه ورؤاه في كثير من الأحيان، دون خروج أو اختلاف تمكن الإشارة إليه، وهو ما اتضح بشكل كبير في معركة "التبشير الشيعي" التي ثارت عامي 2007 و2008، وقد أخذ الشيخ يوسف القرضاوي على إيران والشيعية عدة أمور أهمها التبشير الشيعي في أوساط السنة وبلادهم، وهو ما اعتبره القرضاوي خطأً أحمر لا يجوز السكوت عليه، وهو ما سبق أن أعلنه في مؤتمر الدوحة المذكور، كما أكدته بيان اتحاد العلماء المسلمين في العام التالي، متبنيًا، بل ومنتصرًا للشيخ القرضاوي وتناول بعض الشيعة عليه لموقفه من التشيع المذهبي، مؤكدًا عددًا من الأمور منها في سياق التأكيد على الوحدة والتقريب بين السنة والشيعة.

ويؤكد المجلس على التفاهات التي توصل إليها علماء ومرجعيات من جميع المذاهب الإسلامية من السنة والشيعة وغيرهما في ملتقيات عديدة وأهمها: وجوب احترام أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وأزواجه أمهات المؤمنين، وآل بيته الطاهرين، وتحريم الطعن فيهم والإساءة إليهم، وضرورة تعميم الفتاوى المتعلقة بذلك، الكف عن أي محاولة منظمة أو مدعومة للتبشير بالمذهب غير السائد في المناطق التي يسود فيها المذهب الآخر، وعلى ضرورة الاحترام المتبادل بين المذاهب، التأكيد على حرمة دم المسلم وعدم جواز الاقتتال على أساس مذهبي أو طائفي، احترام حقوق الأقليات المذهبية، وتمكينها من ممارسة تعاليم مذهبها في العبادة والقضاء والفتوى وغيرها.

كما أكد المجلس في بيانه إدانته "أشد الإدانة للإساءة إلى رمز كبير من رموز الأمة (القرضاوي)، بالافتراء عليه، ومحاولة تشويه تاريخه المشرف، وإمامته العلمية، وجهاده المتصل في دعم القضايا الإسلامية والدفاع عن وحدة الأمة، ومواجهة التحديات الداخلية والخارجية التي تواجهها، ومناصرة مقاومة الاحتلال في فلسطين ولبنان والعراق وأفغانستان وغيرها، والدعوة إلى الوسطية التي أصبح سماحته رمزاً لها، كما يدين الاتحاد الإساءة إلى أي من علماء الأمة ورموزها"¹⁷.

كما طالب المجلس "الجمهورية الإسلامية في إيران بتحمل مسؤوليتها الشرعية في وأد الفتنة المذهبية وإطفاء نارها، وذلك باتخاذ التدابير اللازمة لمعاقبة وكالة الأنباء (مهر)، بسبب مقالاتها التي جاءت بمجموعة

¹⁶ من محاضرة تعريفية بالاتحاد ألقاها رئيس الاتحاد الشيخ يوسف القرضاوي في مقر جمعية مصر للثقافة والحوار بتاريخ 2004/7/24

¹⁷ راجع موقع اتحاد العلماء المسلمين على العنوان التالي: <http://www.iumsonline.net/sections/Index05.shtml>



من الأكاذيب والاتهامات الباطلة (السلوك الإيراني الأخير مع الشيخ جاء دافئاً كما عكسته جملة من اللقاءات والتصريحات)، هذا وقد بلغ المجلس نبأ فصل الكاتب المسؤول عن الإساءة من قبل منظمة الإعلام الإسلامي، وهو إذ يقدر ذلك، فإنه يطالب بالاعتذار إلى سماحة الشيخ القرضاوي تقديراً لمكانته¹⁸.

إن هذه المعركة المذهبية التي مثلها القرضاوي، معبراً عن السنة، ومن ورائه أغلب اتحاد العلماء المسلمين، الذين يبلغ عددهم ما يقرب من خمسمائة عضو حسب موقعه¹⁹، من جهة أنه كان المؤسسة الدينية الأبرز في العالم الإسلامي، في وجه الدولة الإيرانية ومؤسساتها الأخرى.

نشأة اتحاد العلماء المسلمين

أوضح الشيخ يوسف القرضاوي سنة 2004 أن فكرة إنشاء الاتحاد، ظهرت منذ خمس سنوات، وكان هناك حرص شديد على أن يكون مقر الاتحاد في إحدى الدول العربية، وكانت قطر على رأس الدول المرشحة لاستضافة الاتحاد، ولكنها اعتذرت، ثم اعتذرت الإمارات أيضاً، ثم كان التفكير في اليمن، ولكن للأسف لم تحتضن أي عاصمة عربية هذا الاتحاد.

وذكر القرضاوي أن بعض الدول العربية عرضت استضافة الاتحاد، لأغراض سياسية، ولكن أصحاب الفكرة رفضوا أن يكون الاتحاد خاضعاً لأي دولة أو جماعة، لأنه في الأصل قائم على فكرة التعاون والاتحاد بين المسلمين جميعاً، فهو ملك للمسلمين جميعاً.

ويقول القرضاوي إنه -بناء على نصيحة بعض إخوانه- رأى أن يُعلن الاتحاد في دولة أوروبية محايدة، وتم ترشيح أيرلندا التي قبلت من قبل أن تكون مقراً للمجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث، فتم التشاور مع فضيلة الشيخ حسين حلاوة الأمين العام للمجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث، في الوقت الذي طُلب فيه من الدكتور محمد سليم العوا الصياغة القانونية لمشروع الاتحاد وهو الأمين العام الحالي للاتحاد، ثم تم تسجيل الاتحاد بالفعل في أيرلندا، وتم الإعلان عنه في لندن، في الحادي عشر من يوليو عام 2004، تحت شعار: "الَّذِينَ يُبَلِّغُونَ رِسَالَاتِ اللَّهِ وَيَخْشَوْنَهُ وَلَا يَخْشَوْنَ أَحَدًا إِلَّا اللَّهَ"، وكان هذا وسط حشد كبير من العلماء تجاوز الثلاثمائة عالم من جميع أنحاء العالم. وتم اختيار مجلس الحكماء، ومجلس الأئمة، واللجنة التنفيذية للاتحاد²⁰.

¹⁸ المصدر السابق.

¹⁹ المصدر السابق على الرابط التالي: <http://www.iumsonline.net/articles/info/members4.shtml>

²⁰ من محاضرة تعريفية بالاتحاد ألقاها رئيس الاتحاد الشيخ يوسف القرضاوي في مقر جمعية مصر للثقافة والحوار بتاريخ 2004/7/24

وإمعاناً من الاتحاد في تأكيد اتساعه وعدم مذهبيته، كان هناك ثلاثة نواب لرئيسه أحدهم سني وهو: الدكتور عبد الله بين بيه، وزير العدل الموريتاني "سابقاً"، والمقيم بالسعودية حالياً، ثم نائب ممثل عن الجانب الشيعي هو آية الله على التسخيري، وكذلك ممثل عن الجانب الإباضي هو الشيخ أحمد الخليلي، المرجعية الإباضية المعروفة في سلطنة عمان.

فهذا المنحى العالمي والأممي المتجاوز للحدود القطرية والوطنية والمذهبية هو هدف الاتحاد، وهو ما يؤكد عليه الشيخ القرضاوي بقوله "اتحاداً لجميع المسلمين بجميع طوائفهم، وأنّ الاتحاد لن يتطرق للخلافات بين الطوائف، وإنما لمناقشة القضايا التي تهم الأمة الإسلامية بشكل عام، ولا يعني هذا إذابة الفوارق الفكرية بين الطوائف، ولكن محاولة للجمع والتوحد"²¹ وهذا جانب آخر لا شك أنّ المؤسسات الدينية التقليدية قد فشلت فيه لحد كبير، فهي ما زالت مقيدة ببرائن المذهبية ورافضة لمنطق التنوع الإسلامي وثرائه لصالح مذهب وحديث الطائفة المنصورة.

وهذا الصعود الكبير لاتحاد العلماء المسلمين، والحضور الملحوظ في مختلف القضايا الإسلامية، سواء السياسية منها، شأن قضية حصار غزة والحرب الإسرائيلية عليها نهاية 2008 وبداية 2009، والصراع العربي الإسرائيلي، الذي لا يرى حلاً له سوى بالمقاومة، حتى مأساة دارفور أو الوضع في الصومال، إلى الطائفية في العراق إلى محاكمة الرئيس عمر البشير جنائياً، وهو ما رفضه الاتحاد بل دعا الرئيس السوداني لإلقاء ندوة في قطر وأخرى في مصر بعد قرار الجنائية الدولية، إلى الجدل والحوار مع العالم العربي سواء تجاه البابا أو ما يخص الأقليات المسلمة هناك، فضلاً عن تبنيه عدداً كبيراً من المبادرات المؤسساتية²²، وهي الأمور التي بهنت معها المؤسسة الدينية التقليدية وبدت غائبة وعاجزة عن اللحاق به، مما حدا بالبعض شأن الدكتور محمد مختار المهدي، رئيس الجمعية الشرعية -كبرى الجمعيات الأهلية والدينية في مصر- للدعوة والتأكيد على ضرورة أن يكون الاتحاد امتداداً للمؤسسات الإسلامية القائمة، وليس منافساً لها²³، ولكن الواضح أنّها لم تعد تنافسها، لا لشيء، إلا لأنها تجاوزتها بكثير.

كما يتبدى الدور والتوجه السياسي للاتحاد فيما يسميه الدكتور سيف الدين عبد الفتاح بعملية "التنادي"، حيث يتنادى علماء المسلمين على مساحة المعمورة بما يشعر الناس بالأخطار والنوازل التي تصيب الأمة، وكيفية مواجهتها، وقد طالب الدكتور سيف الدين عبد الفتاح أستاذ النظرية السياسية بجامعة القاهرة بتعميق

²¹ من محاضرة تعريفية بالاتحاد ألقاها رئيس الاتحاد الشيخ يوسف القرضاوي، مصدر سابق.

²² راجع أخبار ومبادرات الاتحاد على الرابط التالي: <http://www.iumsonline.net/sections/Index05.shtml>

²³ في مداخلة على محاضرة الشيخ القرضاوي التعريفية، مصدر سابق مذكور.

مفهوم المؤسسة في الاتحاد، حيث يراها أصل العمل الإسلامي، والتفكير في كيفية الحفاظ على المؤسسة، حفظ الابتداء، وحفظ البناء، وحفظ البقاء²⁴.

مفهوم العلماء المسلمين

عرف الاتحاد مفهومه للعلماء المسلمين تعريفاً واسعاً، فلم يحصره في خريجي المؤسسة الدينية شأن الأزهر أو غيرها من المؤسسات المحدودة بمعاهدها وقانونها، فقد ضم اتحاد العلماء المسلمين إلى العلماء كل من له عناية بالشريعة وعلومها، مما يضم إليه الدعاة حتى ولو كانوا مهندسين أو أطباء أو خريجي زراعة كما يتبدى في صفة بعضهم في قائمة الأعضاء حيث يقول نص المشروع: "ونعني بالعلماء: خريجي الكليات الشرعية والأقسام الإسلامية، وكل من له عناية بعلوم الشريعة، والثقافة الإسلامية، وله فيها إنتاج معتبر، أو نشاط ملموس"²⁵، وهو ما يعطي للاتحاد تصوراً حركياً، شأن أي حركة دينية وليس مؤسسة طبقية أو محددة، فهو صار أشبه بالحركة التي تضم كل المهتمين بالشأن الإسلامي وليس بالعلم الإسلامي، فضم في داخله كثيراً من غير المتخصصين، كما اختفى عنه كثير من المتخصصين الذين يختلفون مع توجهاته أو توجهات رئيسه الشيخ القرضاوي ومرجعياته تحديداً.

يتبدى الطموح الكبير الذي يلف هذا المشروع في استلهامه للدور التاريخي للعلماء المسلمين، الذي سبق أن أوضحنا بعضاً من جوانبه، فهو يرى العلماء هم "أولو الأمر هم العلماء، وقال بعض السلف: الملوك حكام على الناس، والعلماء حكام على الملوك، وهذا ما عبر عنه الشاعر بقوله: إنَّ الأكابر يحكمون على الوري وعلى الأكابر يحكم العلماء"²⁶.

ويضيف مشروع الاتحاد في فضل العلماء: "تؤكد السنة ألا تزال هناك (طائفة) قائمة على الحق، لا يضرها من خالفها حتى يأتي أمر الله وهم على ذلك. صح ذلك واستفاض عن عدد من الصحابة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وسمى العلماء، هذه الفئة الطائفة المنصورة وهؤلاء هم (الخلف العدول) من (حملة العلم) الذين جاء ذكرهم في بعض الأحاديث "يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله: ينفون عن تحريف الغالين، وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين"²⁷.

²⁴ من محاضرة تعريفية بالاتحاد، مصدر سابق.

²⁵ مشروع اتحاد العلماء المسلمين <http://www.iumsonline.net/articls/info/members4.shtml>

²⁶ مشروع الاتحاد العالمي للعلماء المسلمين، مصدر سابق.

²⁷ المصدر السابق.

ويبدو أنّ هذه المؤسسة الوليدة تقوم على مفهوم أنّ التجديد في الإسلام فعل جماعي وليس محصوراً في مجدد فرد، حيث تقول ديباجة مشروع الاتحاد "وفيما مضى كان هناك فرصة لدور العالم الفرد ذي المنزلة في مجتمعه، فيقوم بإيقاظ النائمين، وتنبيه الغافلين، وتعليم الجاهلين، ورد الشاردين، ونصح الحاكمين، فيصلح الله على يديه ما شاء من الخلق، بقدر ما يسر له من أسباب". ولكن يستدرك مشروع الاتحاد بالتأكيد على المسؤولية والضرورة الجماعية في هذا العصر "وفي عصرنا أصبح هذا دور المؤسسات الجماعية التي تناط بها الأعمال الكبيرة، وتقدر على ما لا يقدر عليه الفرد، وهذا ما يدعو إليه الإسلام الذي يقول رسوله: «يد الله مع الجماعة، وإنما يأكل الذئب من الغنم القاصية»، و«المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضاً»، ويقول تعالى: {وتعاونوا على البر والتقوى} (المائدة 2)، {واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا} (آل عمران 18).

اتحاد العلماء المسلمين والمؤسسات الدينية

أبدى اتحاد العلماء المسلمين تحفظه تجاه المؤسسات القائمة، فيشير في ديباجة مشروعه إلى هذا التحفظ حيث ينص- دون تصريح- على أنّ "بعض هذه المؤسسات يتبع الدولة التي نشأ فيها، وهي التي تعين أعضائه، وهي التي تنفق عليه، وتتحكم إلى حد -يقول أو يكثّر- في تصرفاته، أو توجهاته، أو هكذا يتصور الناس" كما يدرك تميزه وطموحه وتجاوزه لدوائر عملها القطرية والوطنية قائلاً: "وبعض هذه المؤسسات إقليمياً بحكم تكوينه، فهو يخدم بلداً معيناً، أو منطقة معينة، مثل المجمع الفقهي للهند، والمجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث. ولكن (الاتحاد) الذي نسعى إليه، له سمات وملامح تشخصه وتميّزه"²⁸.

النظام العام للاتحاد

حسب لائحته يتخذ اتحاد العلماء المسلمين من مدينة دبلن-أيرلندا مقراً له، ويجوز بقرار من مجلس الأمناء إنشاء فروع خارج دولة المقر، وحول من تحقق له عضوية هذا الاتحاد تنص المادة الرابعة من نظامه العام على أنّ: "عضوية الاتحاد مفتوحة للعلماء من خريجي الكليات الشرعية والأقسام الإسلامية في الجامعات المختلفة في العالم الإسلامي، والمعنيين بعلوم الشريعة والثقافة الإسلامية، ممن لهم فيها إنتاج معتبر أو نشاط ملموس. وفيما عدا الأعضاء المؤسسين يجب أن توافق لجنة العضوية على طلب الراغب في الانضمام إلى الاتحاد، قبل أن يعرض على مجلس الأمناء للنظر في قبول عضويته". وتقبل عضوية جمعيات العلماء ومؤسساتهم واتحاداتهم، على أن يمثل كل تجمع في الجمعية العامة شخص أو أكثر بحسب ما تقرره لائحة العضوية.

²⁸ المصدر السابق.

وحسب النظام العام للاتحاد تكون عضويته دائمة ولا يجوز إسقاطها إلا بقرار من الجمعية العامة بناء على اقتراح من رئيس الاتحاد يوافق عليه مجلس الأمناء.

أهداف الاتحاد ووسائله

ينص النظام العام للاتحاد على عدد من الأهداف، أولها هدف كلي هو هدف مختلف المؤسسات الدينية، وهو "الحفاظ على الهوية الإسلامية للأمة، لتبقى كما أرادها الله أمة وسطاً، شهيدة على الناس، آمرة بالمعروف، ناهية عن المنكر، مؤمنة بالله، والوقوف في وجه التيارات الهدامة التي تريد أن تقتلع الأمة من جذورها، داخلية كانت أم خارجية، وموالاتة الأمة بالتفقيه والتثقيف والتوعية حتى تعرف حقيقة دورها ورسالتها، وتندفع إلى أداء مهمتها بإيمان وإخلاص، موحدة الغاية، موحدة المرجعية، موحدة الدار، مستقيمة المنهج والطريق"²⁹.

أما الأهداف الفرعية فيحددها النظام العام لاتحاد العلماء المسلمين فيما يلي:

- 1- التعاون على حسن تفقيه المسلمين بدينهم وتوعيتهم حيثما كانوا بالإسلام الصحيح -إسلام القرآن والسنة- عقيدة وشريعة، عبادة ومعاملة، فكراً وسلوكاً، في شموله ووسطيته ويسره وسماحته، بعيداً عن تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين.
- 2- تنبيه المسلمين إلى الأخطار التي تهدد هويتهم العقدية والثقافية، وتعمل على تمزيق روابطهم، وإبعادهم عن الإسلام الذي يجمع بينهم، ومقاومة هذا الغزو المنظم بمثل أسلحته، وتحذير الأمة من الأسلحة الجديدة التي تستخدم ألقافاً براقاً مثل الحداثة والعولمة وغيرها.
- 3- تعبئة الشخصية الإسلامية الفردية والجماعية، وتهيتها لتقوم برسالتها الكبرى في عبادة الله تعالى، وعماراة الأرض، وخلافة الله تعالى، وتقوم بالشهود الحضاري، على البشرية، حتى يبرز تدينها في الحياة: علماً نافعاً، وعملاً متقناً، وخلقاً قوياً، ورشداً في الفكر، وثراء في الإنجاز، وسمواً في الأخلاق.
- 4- إنارة السبيل للمسلمين في الأوضاع المستجدة، والأحوال المتطورة من حياة الأفراد والأسر والمجتمعات، بتوجيههم إلى الآراء الناضجة، والحلول الناجعة لمشكلات حياتهم الفكرية والعملية، من خلال

²⁹ راجع النظام العام للاتحاد العلماء المسلمين، مصدر سابق مذكور.

أحكام الشريعة وقواعدها في ضوء الاجتهادات المعاصرة المعتبرة، الصادرة من جهات موثقة، أو من علماء مشهود لهم بالكفاية والأمانة.

5- توحيد جهود العلماء ومواقفهم الفكرية والعلمية، في قضايا الأمة الكبرى، لتبصير الأمة بمواقع الخطر، والأبواب التي تهب منها رياح الفتن، حتى لا تؤخذ الأمة على غرة، أو تغوص دعائمها، أو ينتقص من أطرافها، وهي غافلة عما يدبر لها. فالعلماء هم عينها التي بها ترى، كما أنهم لسانها الناطق باسمها، المعبر عنها.

6- تجميع قوى الأمة كلها، على اختلاف مذاهبها واتجاهاتها، ما داموا من أهل القبلة، والسعي إلى تضيق نقاط الافتراق، وتوسيع نقاط الاتفاق، والتركيز على القواسم المشتركة، والاستهداء بالقاعدة الذهبية الشهيرة: "نتعاون فيما اتفقنا عليه، ويعذر بعضنا بعضاً فيما اختلفنا فيه" وبهذا نواجه أعداء الأمة صفاً واحداً.

ويتخذ الاتحاد لتحقيق أهدافه جميع الوسائل المتاحة، ويتبع الأساليب المشروعة كافة التي يجمعها كونها من وسائل الدعوة إلى الله بالحكمة والموعظة الحسنة، والحوار والجدال - عند دواعيه - بالتي هي أحسن، ويركز بوجه خاص على الوسائل الآتية حسبما يذكر نظامه العام:

1- الخطاب التثقيفي المباشر للمسلمين، تصحيحاً للمفاهيم والمواقف، وفقاً لتعاليم الإسلام الحنيف، وذلك بالنشر في وسائل الإعلام كافة، والحديث من خلال الإذاعات المسموعة والمرئية، والبيت عبر شبكة المعلومات والاتصالات الدولية.

2- توجيه النصح، بالحكمة والرفق، لقادة المسلمين، وأصحاب القرار السياسي، وذوي التأثير، والقادرين على توجيه الرأي العام، بما يدفعهم إلى الوقوف في الصف الإسلامي العام، ويبين لهم مواطن الخطر على الأمة وعلى هويتها ومصالحها المتنوعة.

3- التعاون مع المؤسسات العاملة لتحقيق مصلحة الإسلام والمسلمين مهما تكن مجالات اهتمامها، وأياً ما كانت وسائلها وسبلها المشروعة.

4- التوعية المستمرة بالقضايا والأحداث المهمة ذات العلاقة بالإسلام والمسلمين، أياً كانت طبيعتها، واتخاذ الموقف المناسب من كل منها، دون تعجل يسبق تبين حقيقته، ودون إبطاء تفوت به المصلحة الإسلامية العامة أو الخاصة.

5- الحوار مع التيارات الثقافية، والمذاهب الفكرية، والتجمعات السياسية الموجودة في الساحة الإسلامية، أيًا كان توجهها، حواراً يرمي إلى تجلية موقف الإسلام، والفكر الإسلامي، من مجال اهتمام كل منها ونطاق عملها.

6- التعاون مع المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية العاملة في مختلف المجالات، للتوعية بقضايا الإسلام والمسلمين، في كل مكان، ولاسيما عند تعرض فرد أو مجموعة أو جماعة لانتهاك حقوقها الإنسانية، أو للاضطهاد بسبب عقيدتها أو مواقفها الاجتماعية أو السياسية المستمدة من الإسلام.

7- عقد المؤتمرات والندوات الجماهيرية والعلمية لمناقشة القضايا ذات العلاقة بالإسلام والمسلمين، وبلورة رأي عام إسلامي حولها.

8- لا شك أنّ تصفح الأهداف التي أناط اتحاد العلماء المسلمين نفسه بها ومطالعتها، والوسائل التي يلتزمها في سبيل تحقيقها، يؤكد أنه مؤسسة دينية جديدة، تولدت عن أزمة المؤسسة الدينية القائمة، ومتجاوزة لها في الآن نفسه، وإن لم تسع في سعيها التجميعي للاصطدام معها.

وقد سعد دور الاتحاد العالمي للعلماء المسلمين بعد الثورات العربية بشكل واضح، وبرز نجم شيخه يوسف القرضاوي على الرغم مما تعرض له من انشقاقات وخروج مع استقالة عدد من علماء الشيعة من هيكله القيادي بعد أن شنّ القرضاوي حملته سنة 2009 على ما وصفه بالتبشير الشيعي، ثم مع موقفه من الثورات العربية استقال منها سنة 2013 الشيخ عبد الله بن بيه نائب رئيس الاتحاد، وفي 15 مايو سنة 2014 تم تصنيفه بقرار حكومي إماراتي منظمة إرهابية في قائمة ضمت 85 منظمة وجماعة أخرى، برره أصحابه بدفاعه عن التطرف والتحريض ضد الأنظمة القائمة، ولكن بعيداً عن كل ذلك لا شك أنّ هذه المؤسسة البديلة اختزلت مع الوقت في شخص رئيسه القرضاوي وشخصيته ورؤاه وتحيزاته ليس غير.

مؤسسات أخرى:

1- اتحاد علماء المقاومة: أسس في 21 تشرين الأول/أكتوبر سنة 2014 في بيروت، وشمل علماء من لبنان وسوريا وتونس والعراق ومصر وإيران وفلسطين وماليزيا والسنغال. حضروا للتأكيد على أولوية فلسطين وقضيتها لدى المسلمين ونقد ما تقوم به الجماعات التكفيرية والإرهابية لا يمت إلى الإسلام المحمدي الأصيل.

وقد أقرّ النظام الاساسي للاتحاد في أول اجتماع للهيئة التأسيسية التي أعلن عنها في طهران في العاشر من الشهر الجاري، وخلال المؤتمر أقيمت كلمات أكدت ضرورة الوحدة الاسلامية في هذه الظروف الصعبة التي تمر بها بعض دول المنطقة.

وشارك في المؤتمر الأمين العام للمجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية ورئيس الهيئة التأسيسية الشيخ محسن أراكي، ونائب الأمين العام لـ"حزب الله" الشيخ نعيم قاسم، والمفتي العام ورئيس مجلس الإفتاء الأعلى في الجمهورية العربية السورية الشيخ أحمد بدر الدين حسون، والمفتي العام لتونس الشيخ حمده سعيد، ورئيس جماعة العلماء المسلمين في العراق الشيخ خالد الملا إضافة الى وفود وشخصيات علمائية من الدول الإسلامية والعربية.

2- مؤسسات داعمة للمؤسسات الدينية الرسمية:

سواء عبر اعتمادها الوسطية أو الدعوة إليها، وتأخذ شكل جمعيات أو مراكز دراسات أو فعاليات ومؤتمرات، مثل المركز العالمي للتجديد والترشيد في الدين الذي يرأسه الشيخ عبد الله ابن بيه، وقدم عام 2010 مؤتمراً مهماً عن فتوى ماردين لابن تيمية التي تمثل أساساً للأفكار الجهادية في مدينة ماردين التركية، أو مركز الملك عبد الله لحوار الأديان الذي يتخذ من فيينا مقراً له وغيرها كثير تتأسس بشكل فردي للدفاع عن المنظور الوسطي والغالب، ويدعم دورها المؤسسات الدينية التقليدية على الرغم من تأسيسها أحياناً كثيرة بعيدة عنها، أو متفرعة منها، ولكن تظل منفصلة عن الخطابات المتطرفة التي تنازع مرجعية المؤسسات الدينية التقليدية شرعيتها.

ختاماً كان هذا عرضاً وقراءة في مسار المؤسسة الدينية وفروقاتها بين السنة والشيعة وكذلك العوامل المؤثرة فيها وعرضنا لنماذج من الطرح البديل ونظل نؤكد أنّ مأسسة المجال الديني تظل رخوة ومرنة يصعب تنازعها مع المؤسسات التاريخية باستمرار وليست بصلاية المؤسسات الأخرى في مجالات العلوم أو السياسة أو الأمن التي يصعب منازعتها دورها وشرعيتها.



MominounWithoutBorders



@ Mominoun_sm



Mominoun

الرباط – المملكة المغربية

ص.ب : 10569

هاتف: 00212537779954

فاكس: 00212537778827

info@mominoun.com

www.mominoun.com